

البناء في شعر منى

دراسة فقهية مقارنة

د. محمد بن سليمان بن عثمان النيعي^(*)

• المقدمة:

الحمد لله الذي أضاء لنا طريق الحق بنور العلم، وأنقذنا من ظلمات الجهالة، ونصب لنا من قواعد الشريعة ومقاصدها العظيمة ما يتعرف به أهل العلم على أحكام النوازل ومستجدات الحوادث، فله الحمد والمنة على نعمه الجزيلة ومنحه الجلييلة.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك الحق المبين، أنزل كتبه، وأرسل رسوله وأقام الحجة على خلقه، فمن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه، ومن ضل فإنما يضل عليها.

وأشهد أن محمدا عبد الله ورسوله، النعمة المسداة، والرحمة المهداة، والحكمة البالغة، بعثه الله بين يدي الساعة هاديا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه، ومن اتبع ملتاه، واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد، ، ،

فقد كثرت القول في شأن المشاعر المقدسة وأداء المناسك، وما يجب لها أن تكون، لتكرر هذه الشعيرة المقدسة كل عام، وما يترتب على أدائها من آثار سياسية واجتماعية واقتصادية وصحية وثقافية وأمنية وغيرها، وقد كان لي بحث سابق في حكم الرمي قبل الزوال، ثم أردت أن أتبعه بهذا البحث

(*) الأستاذ المشارك في قسم القضاء - جامعة أم القرى.

الذي كثر الحديث حوله حتى جرت أقلام الصحافة فيه وأهل الإعلام، لاسيما مع ما وقع في الآونة الأخيرة من إقامة وزارة الشؤون البلدية والقروية مشروع العمائر السكنية التجريبي في سفوح جبال منى، وذلك بالتعاون مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وهي ٦ عمائر سكنية، تشرف على جسر الجمرات، حيث تم إنشائها كمقدمة لمشروع تطويري أشمل وأوسع، لنشر العمائر السكنية العالية في مشروع يتوقع أن يستوعب قرابة المليون حاج.

وهي تمثل مشروعا تجريبيا محدودا يتكون من ستة أبراج، تستوعب ما بين خمسة عشر ألفاً إلى عشرين ألف حاج بحد أقصى، وهي مزودة بكل أنواع الخدمات والمرافق وصالات الطعام وصالات الصلاة والمصاعد^(١).

وقد صرح المهندس حبيب زين العابدين وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية ورئيس الإدارة المركزية للمشروعات التطويرية: أن المشروع التجريبي حصل على إجازة من هيئة كبار العلماء في السعودية.

وأكد زين العابدين للشرق الأوسط: أن وزارة الشؤون البلدية والقروية تعمل على مشروع كبير لتوسعة الطاقة الاستيعابية للعمائر السكنية تقدر تكلفته بمليارات الريالات.

وقال: لقد أنهينا الحدود العامة لمشروع العمائر السكنية، غير أننا الآن نعمل على خطة المشروع التفصيلية.

وتمثل المساحة المستغلة من مشعر منى نحو ٥٣%، بينما مساحة المشعر كما قدرها معهد خادم الحرمين بنحو ٦ كيلومترات، حيث تشكل ٤٧% في المائة منها الجبال.

(١) كما صرح بذلك سهل صبان - وكيل وزارة الحج المساعد لشئون الحج - لجريدة الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٧م.

كما أكد أن موضوع التوسع في البناء على سفوح الجبال مبنية على النتائج العملية لهذا المشروع التجريبي، ومدى تحقيقه للأهداف المتوقعة منه، وإجازة هيئة كبار العلماء له، لتعميم المشروع على بقية سفوح الجبال بمشعر منى.

ويستهدف مشروع الإسكان الضخم، إقامة العمائر السكنية على أعالي جبال مشعر منى.

ويحد منى من الجهتين الشمالية والجنوبية جبال شاهقة شديدة الانحدار، وكذلك يحدها وادي محسر من الجهة الشرقية، إذ تقدر مساحتها الشرعية بنحو ٦٥٠ هكتاراً، منها (٣٣٠) هكتاراً أراض منبسطة في الوادي، و(٣٠٠) هكتار تمثل سفوح الجبال^(١).

ولا شك أن تعميم البناء في مشعر منى يتطلب إعادة تخطيط وبناء منطقة منى بالكامل، بما في ذلك الخدمات والبنية التحتية، ودراسة الآثار الاقتصادية والأمنية والاجتماعية لهذه المباني أثناء الحج وطوال أيام العام، وهذا له الأثر الأكبر في زيادة الطاقة الاستيعابية في منى، وأداء الشعائر، وله جدواه السياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها^(٢).

فكان لا بد من بحث المسألة بحثاً مقارناً مع عرض ما تقدم من آراء الفقهاء المعاصرين، لا سيما وأن تحديد نسب الحاج لكل دولة كان السبب الرئيس فيه هو الازدحام العظيم مع عدم توفر المساكن اللازمة لهم في المشاعر المقدسة، وكان لهذا التحديد آثاره السلبية على مستوى الشعوب

(١) جريدة الشرق الأوسط الخميس ١٨/١٢/١٤٢٨هـ.

(٢) جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٧م.

والدول، ولكن ما لبث أن كان هذا القرار موضع التسليم من الجميع، نظرا لواقع المشاعر، وما يترتب على فتح هذا الأمر على مصراعيه من أخطار أمنية وصحية ونحوهما.

وإذا كتب الله لهذا المشروع النجاح، مع ما يواكبه من مشاريع ضخمة في المشاعر والتي من أبرزها قطار المشاعر، فإن منافعه لا شك عظيمة على مستوى الدولة والحجاج، ويمكن التوسع من خلاله في نسب الحجاج، وتوفير الفرص لعدد أكبر من الحجاج في كل دولة.

بيد أن موضوع التوسع في البناء على سفوح الجبال يتوقف على النتائج العملية لهذا المشروع لتجريبي، ومدى تحقيقه للأهداف المتوقعة منه، وإن كانت المؤشرات تفيد نجاح هذا المشروع، حيث كشف الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة ورئيس لجنة الحج المركزية، أن البناء على سفوح جبال منى، سيكون الحل الوحيد، لرفع طاقة المشعر الاستيعابية مستقبلاً، مشيراً إلى أن الأبراج القائمة حالياً تمت تجربتها للمرة الأولى، والمعلومات الأولية عنها تفيد بأنها ناجحة^(١).

وإذا كان موضوع تحديد نسب الحجاج قد كان ثقيلًا على قلوب الشعوب الإسلامية، نظرا لرغبة الجميع في أداء الفريضة الخامسة، فإن رفع النسبة والتوسع في استقبال عدد أكبر من حجاج الخارج سيكون له صدى واسع وقبول عظيم، مع ما لزيادة العدد من منافع عظيمة، وفوائد جمة على جميع المستويات.

وقد انتظم هذا البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وقائمة المراجع.

(١) صحيفة الاقتصادية الإلكترونية ١٣/١٢/١٤٢٩هـ.

المقدمة : في أهمية الموضوع.

المبحث الأول : التعريف بمشعر منى.

المبحث الثاني : حكم البناء بمنى.

المبحث الثالث : الترجيح

الخاتمة : أهم نتائج هذا البحث.

والله أسأل الإخلاص والصواب، والتوفيق والسداد، وأن يقلل عثراتنا، ويغفر زلاتنا، ويوفقنا لما يحبه ويرضاه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على نبيينا محمد.

• المبحث الأول: التعريف بمشعر منى :

المشعر في اللغة: مأخوذ من شَعَرَ يَشْعُرُ شِعْراً وشِعْراً وشِعْراً: علم.

وَلَيْتَ شِعْرِي: أي لَيْتَ علمي، أو لَيْتَنِي علمت.

و الشُّعَار: العلامة في الحرب وغيرها، وشِعَارُ العساكر: أن يَسْمُوا لها علامة ينصبونها ليعرف الرجل بها رُفْقَتَهُ.

وفي الحديث: إِنَّ شِعَارَ أصحاب رسول الله كان في الغزو: يا مَنْصُورُ أُمِّتٍ أُمِّتٍ. وهو تفاؤل بالنصر بعد الأمر بالإماتة.

وشِعَارُ القوم: علامتهم في السفر.

والإشْعَار: الإعلام. و الشُّعَار: العلامة.

قال الأزهري: ولا أدري مَشَاعِرَ الْحَجِّ إلا من هذا، لأنها علامات له.

والشَّعِيرَة: البدنة المَهْدَاة، سميت بذلك لأنه يؤثر فيها بالعلامات، والجمع: شعائر.

وَشِعَارُ الْحَجِّ: مناسكه وعلاماته وآثاره وأعماله، جمع شَعِيرَةٍ، وكل ما جعل عِلْماً لطاعة الله عزَّ وجلَّ كالوقوف والطواف والسعي والرمي والذبح وغير ذلك.

وَالْمَشَاعِرُ: المعالم التي ندب الله إليها وأمر بالقيام عليها.

وقيل شعائر الله: مناسك الحج.

وقال الزجاج في شعائر الله: يعني بها جميع متعبدات الله التي أشعرها الله، أي جعلها أعلاماً لنا^(١).

وَمَنِى: بكسر الميم وفتح النون مخففة والتنوين، بوزن ربا.

قال أبو مذهب البكري: تُذكر وتؤنث، فمن أنث: لم يَجُرْه، أي لم يصرفه، ويقول هذه منى، وقال الفراء: الأغلب عليه التذكير.

وقيل: "منى" من مهبط العقبة إلى محسر، وهو مذكر مصروف.

قلت: ومنى موضع معروف من الحرم، ومشعر مشهور، وهو محدد الجهات بلوحات إرشادية وضعتها الدولة السعودية حفظها الله، وحماها من كل سوء ومكروه.

وقال صاحب المطالع: سمي بذلك لما يمنى فيه من الدماء، أي يراق، قال الله تعالى ﴿من منى يمنى﴾، وقيل: لأن آدم تمنى فيها الجنة^(٢).

وقد امتنى القوم: إذا أتوا منى.

وقال ابن شميل: سمي منى، لأن الكباش منى به: أي ذبح.

(١) لسان العرب ج: ٤ ص: ٤١٠، ٤١٣ - ٤١٥.

(٢) المطلع ج: ١ ص: ١٧٧

وقال ابن عيينة: "منى" أخذ من المنايا.

وقال ابن الأعرابي: أمني القوم، ومنى الله الشيء: قدره، وبه سمي منى^(١).

وقال ابن فارس: سمي بذلك من قولك "منى الله الشيء" إذا قدره، وقد قدر الله فيه أن جعله مشعرا من المشاعر^(٢).

وفي المعجم ما نصه: لامة ياء، من منيت الشيء: إذا قدرته، من قول الشاعر: حتى تلاقي ما يمني لك الماني. والتقاؤهما: أن الناس يقيمون بمنى، فيقدرون أمورهم وأحوالهم فيها، وهذا صحيح مستقيم^(٣).

• المبحث الثاني حكم البناء بمنى:

البناء الدائم^(٤) في شعر منى موطن خلاف بين أهل العلم، وللفقهاء فيها ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع، فلا يجوز البناء فيها لأحد، وهو قول الطحاوي والأحوزي والمباركفوري والطبري^(٥)، وإليه ذهب سماحة مفتي المملكة في عصره الشيخ

(١) معجم البلدان ٥ / ١٩٨، المطلع ١ / ١٧٧، ١٩٤، معجم ما استعجم ٤ / ١٢٦٢، ١٢٦٣.

(٢) المطلع ج: ١ ص: ٢٧.

(٣) معجم ما استعجم ج: ٤ ص: ١٢٦٢، ١٢٦٣.

(٤) وقيت وصف البناء بالدائم حتى يخرج الخيام، لأنها ليست من البناء الدائم، وقد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبة من ادم تضرب له حيث يحل في بدر وتبوك والأبطح ونمرة والمشاعر وغيرها.

(٥) شرح معاني الآثار ٤ / ٥٠، فيض القدير ٦ / ٢٤٤، تحفة الأحوزي ٣ / ٥٢٩.

محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وسماحة الشيخ عبد الله بن حميد، وسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمهم الله^(١).
وأدلتهم:

١- حديث عائشة قالت: قلنا يا رسول الله ألا نبني لك بيتا يظلك بمنى؟
قال: لا منى مناخ من سبق^(٢).

(١) تلخيص فتاوى الشيخ محمد ابن إبراهيم آل الشيخ ١٣٥/٥، فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ١٥٥/٥-١٦٩، وفتاوى رقم ١١٩٢، موقع طريق الإسلام.
(٢) رواه الطحاوي، الترمذي وأبو داود وابن ماجه والحاكم. المستدرك على الصحيحين ٦٣٨/١، رقم الحديث (١٧١٤)، شرح مشكل الآثار ٥٠/٤، سنن الترمذي ٢٢٨/٣، رقم الحديث (٨٨١)، سنن أبي داود ٢١٢/٢، رقم الحديث (٢٠١٩)، سنن ابن ماجه ١٠٠٠/٢، رقم الحديث (٣٠٠٧، ٣٠٠٦).
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. سنن الترمذي ٢٢٨/٣، رقم الحديث (٨٨١)، المستدرك على الصحيحين ٦٣٨/١، رقم (١٧١٤)
وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص. المستدرك على الصحيحين ٦٣٨/١، رقم الحديث (١٧١٤).
وقال الأحمدي: مسيكة - بالتصغير - المكية لا يعرف حالها من الثالثة، كذا في التقريب، ونكرها الذهبي - في الميزان - في المجهولات، وقال: ومدار هذا الحديث على مسيكة، وهي مجهولة كما عرفت. تحفة الأحوزي ٥٢٩/٣.
قال في المنار: ولم يبين لم لا يصح، وعندي: أنه ضعيف، لأن فيه مسكة - أم يوسف - لا يعرف حالها، ولا يعرف راويها غير ابنها. فيض القدير ج: ٦ ص: ٢٤٤.

ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن خزيمة قوله: لا أحفظ عنها راوي غير ابنها، ولا أعرفها بعدالة ولا جرح. تهذيب التهذيب ج: ١٢ ص: ٤٧٩، رقم ٢٨٩٤ د ت ق.
وقد طلعت أخير على ما قام به الأخ عبد الله زقيل من تخريج حديث منى مناخ من سبق، فأحببت نقله لما تضمن من فوائد.

الحديث فيه علتان: الأولى: إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي، قال عنه الحافظ بن حجر في التقريب: صدوق لين الحديث.

قال صاحباً تحرير تقريب التهذيب: بل ضعيف يُعتبر به في المتابعات والشواهد، ضعفه يحيى بن معين، وابن حبان، والدارقطني، وقال: يعتبر به - يعني في المتابعات -، وقال يحيى بن سعيد القطان وأبو حاتم الرازي والنسائي والترمذي: ليس بقوي، وقال أحمد: لا بأس به، وقال أبوداود: صالح الحديث. وقد درس بن عدي حديثه ثم قال: وهو عندي أصلح من إبراهيم الهجري، وحديثه يكتب في الضعفاء.

كما بين أبو حاتم سبب تضعيفه وعد الاحتجاج به هو وآخرين حينما سأله ابنه عبد الرحمن قال: قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوما لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في حديثهم اضطرابا ما شئت. وإنما انتقى مسلم من حديثه حديثين فقط، كلاهما متابع (٣٣٢) و (٦٥٥). أما توثيق الذهبي له، فلم نجد له فيه سلفا. ا.هـ.

الثاني: مُسَيِّكةُ المكية، والدّة يوسف بن ماهك المكي.

قال عنها الإمام الذهبي في الميزان (٦١٠/٤): تفرد عنها ابنها.

ونذكرها أيضا في الكاشف (٤٨١/٣) ولم ينكر فيها جرحا ولا تعديلا.

وقال عنها الحافظ ابن حجر في التهذيب (٤٥١/١٢): روت عن عائشة حديث منى مناخ من سبق وعنها ابنها يوسف بن ماهك. قلت (الحافظ): قال ابن خزيمة: لا أحفظ عنها راويا غير ابنها ولا أعرفها بعدالة ولا جرحا. ا.هـ.

وكلام ابن خزيمة ذكره الحافظ ابن حجر بالمعنى وسيأتي نصه بعد قليل.

وقال الحافظ في التقریب: لا يعرف حالها.

وممن أعل هذا الحديث بمسيسة الإمام ابن خزيمة في صحيحه (٢٨٤/٤) فقال: باب النهي عن احتضار المنازل بمنى إن ثبت الخبر، فأني لست أعرف مسيسة بعدالة ولا جرح، ولست أحفظ لها راويا إلا ابنتها. ا.هـ.

هكذا في صحيح ابن خزيمة "ابنتها" وهو خطأ مطبعي، والصواب "ابنها".

وممن أعل الحديث بمسيسة أيضا المباركفوري في تحفة الأحوذى (٦٢١/٣) فقال: ومدار هذا الحديث على مسيسة وهي مجهولة كما عرفت.

والحديث ضعفه العلامة الألباني في عدة مواضع منها: ضعيف سنن أبي داود (٤٣٨)، وضعيف الترمذى (١٥٣)، وضعيف ابن ماجة، ص ٦٤٨، ٦٤٩.

وقد أشكل على تحسين الألباني للحديث في كتاب إصلاح المساجد من البدع والعوائد (ص ٢٠٢ ط. الخامسة) فقال - رحمه الله - في الحاشية: قلت: حديث حسن، وقد صححه الترمذى والحاكم والذهبي، والصواب ما ذكرته، كما بينته في تخريج المشكاة رقم (٢٦٢٥) التخريج الثاني الطبعة الثانية إن شاء الله.

ولعل تحسين الألباني للحديث منذ زمن متقدم، وكما هو معلوم أن تخريج ضعيف السنن متأخر عن كتاب "إصلاح المساجد"، والله أعلم.

وقد ذهب الإمام ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود (٥٠١، ٥٠٢/٥) إلى تحسين الحديث على الرغم من نقله لكلام القطان في تضعيف الحديث فقال: قال ابن القطان: وعندي أنه ضعيف، لأنه من رواية يوسف بن ماهك عن أمه مسيسة وهي مجهولة، لا نعرف روى عنها غير ابنها، والصواب تحسين الحديث، فإن يوسف بن ماهك من التابعين، وقد سمع أم هانئ وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وقد روى عن أمه، ولم يعلم فيها جرح، ومثل هذا الحديث حسن عند أهل العلم بالحديث، وأمّه تابعية قد سمعت عائشة. ا.هـ.

فقله (لا منى مناخ من سبق): المناخ بضم الميم، موضع إناخة الإبل^(١)، أي مناخ من سبق من الحاج وغيرهم^(٢). والمعنى أن الاختصاص فيه بالسبق لا بالبناء^(٣).

ووجه الدلالة من الحديث: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأذن لهم أن يجعلوا له فيها شيئاً يستظل به، لأنها مناخ من سبق، ولأنه لا ملك فيها لأحد، والناس كلهم فيها سواء.

قال الطيبي على قوله "مناخ من سبق": جملة مستأنفة لبيان موجب عدم البناء فيها، أي ليس مختصاً بأحد، إنما هو موضع العبادات من رمي وذبح وحلق وغيرها، فلا يجوز البناء فيها لأحد، لئلا يكثر بها البناء فتضيق على الحاج، فهي ليست مختصة بأحد، بل هي موضع للمناسك، ومثلها عرفة ومزدلفة.

وقال ابن العربي: هذا الحديث يقتضي بظاهره أنه لا استحقاق لأحد بمنى إلا بحكم الإناخة بها لقضاء النسك.

وهذا أصل في جواز كل مباح للانتفاع به دون الاستحقاق والتملك^(٤).

يقول الطحاوي: وكذلك حكم جميع المواضع التي لا يقع لأحد ملك فيها الناس فيها سواء، ألا ترى أن عرفة لو أراد رجل أن يبنى في المكان الذي يقف فيه الناس فيها بناء لم يكن ذلك له، وكذلك منى لو أراد أن يبنى فيها

(١) تحفة الأحوذى ج: ٣ ص: ٥٢٩

(٢) فيض القدير ٢٤٤/٦.

(٣) عون المعبود ٥٠١/٥.

(٤) فيض القدير ٢٤٤/٦.

دارا كان من ذلك ممنوعا، وكذلك جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١)

٢- حديث يوسف بن ماهك عن أمه - وكانت تخدم عائشة أم المؤمنين - فحدثته عن عائشة مثله، قال: سألت أُمِّي مكان عائشة رضي الله عنها بعد ما توفي النبي صلى الله عليه وسلم أن تعطيه إياه، فقالت لها عائشة: لا أجل لك ولا لأحد من أهل بيتي أن يستحل هذا المكان، تعني منى.

قال أبو جعفر: فهذا حكم المواضع التي الناس فيها سواء ولا ملك لأحد عليها^(٢).

٣- أن هذا المكان ليس مختصا بأحد، إنما هو موضع العبادة من الرمي وذبح

الهدى والحلق ونحوها، فلو أجزى البناء فيه لكثرت الأبنية، وتضيق المكان، وهذا مثل الشوارع ومقاعد الأسواق^(٣).

٤- ما ظهر من مضايقتها لحجاج بيت الله الحرام، وتجلى ضررها عليهم، وتشكي بعضهم من عدم وجود محلات يقيمون فيها في منى أيام النحر التشريق^(٤).

(١) شرح معاني الآثار ٥٠/٤.

(٢) رواه الطحاوي. شرح معاني الآثار ٥٠/٤. وانظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٧٠/٤.

(٣) تحفة الأحوزي ٥٢٩/٣.

(٤) من فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم. موقع طريق الإسلام، موقع مداد.

القول الثاني: القول بجواز البناء في مشعر منى. وإليه ذهب الشيخ عبد الله بن جبرين - رحمه الله - والشيخ عبد المحسن العبيكان، وجملة من طلبه العلم في عصرنا الحاضر^(١).

محتجين بالأدلة التالية:

أحدها: أنه لا يوجد دليل على عدم جواز البناء في مشعر منى، وإنما جاء في الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلنا: يا رسول الله، ألا نبني لك بيتاً يظلك بمنى؟ قال: لا منى مناخ من سبق^(٢)، رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي والدارمي وابن خزيمة والترمذي، وضعفه الألباني.

وعلى فرض صحة هذا الحديث: فالمقصود ليس مجرد البناء، وإنما البناء الذي يريد به صاحبه التملك لنفسه، وأما البناء لعموم حجاج بيت الله: فلم يتطرق إليه الحديث، مع أن ابن القيم قال في زاد المعاد ٤٦٩/١ ما نصه: (إن منى كانت قد بنيت فصارت قرية كثر فيها المساكن في عهد عثمان رضي الله عنه) آ هـ.

ثم إنه بالاستفادة من الهواء وترك الدور الأرضي يمكن تطبيق هذا المعنى في الأرض الخالية من البناء إن قيل لا بد من ذلك.

الثاني: أنه لا يوجد موانع شرعية تمنع إقامة مبان متعددة الأدوار في مشعر منى تستوعب أكبر عدد ممكن من الحجاج، نظراً لتزايد أعداد الحجاج، وعدم وجود إمكانية لاستيعاب المكان لهم، مما قد يؤدي إلى بقاء البعض خارج حدود منى.

(١) الموقع الرسمي للشيخ عبد الله بن جبرين: رقم الفتوى (٨٩٤١)، موقع بناء الفكر

والثقافة، بناء العامة، رأي الشيخ ناصر عبد المحسن العبيكان ٢٠٠٨/١٢/٦م.

(٢) تقدم تخريجه.

الثالث: أن للضرورة أحكاماً، وفي حالة وجود ضرورة للمباني في مشعر منى لحل مشكلة السكن للحجاج، وعدم تمكن غالبيتهم من المبيت في مشعر منى بسبب الحشود، فلا بأس أن تقام مباني تستوعب أعداد أكبر خاصة أن مشعر منى له حدود ومساحته الحالية لا تستوعب الأعداد المتزايدة من الحجاج كل عام

الرابع: صدر قرار من هيئة كبار العلماء بجواز بناء الخيام الموجودة حالياً، وكذلك البناء في سفوح الجبال، وبهذا انتفى تطبيق قوله (منى مناخ من سبق)، بل لا يمكن ترك الناس يتسابقون ويتدافعون ويتنازعون في الحصول على موقع في منى لكل منهم في هذا الزمن الذي كثر فيه الحجاج وازدحمت فيه المشاعر، بخلاف ما كان قبل خمسين عاماً عندما كان كل من الحجاج يجد مكاناً له في منى بسهولة، ومن سبق إلى مكان فهو أحق به، فمن جاوز بناء الخيام يلزمه أن يجيز البناء بالإسمنت والحديد، فلا فرق في الشرع بين بناء الجدار بهذه المواد وبين بنائها بالبلاستيك والقماش، فالعبرة هي في تحجر المكان لا بنوعية البناء، كما أنه من جاز البناء بالسفوح يلزمه أن يجيز البناء في بطن منى ولا فرق شرعاً بين هذا وذاك.

الخامس: أن السماح للتجار والمطوفين وأصحاب الحملات ببناء العمائر في منى على حسابهم بشرط استثمارها فترة من الزمن تكفي لحصولهم على قدر التكلفة ونسبة من الأرباح ثم تسليمها للجهات المختصة لتأجيرها بعد ذلك على مؤسسات الطوافة وأصحاب الحملات، سوف يحقق عدة مصالح منها: تمكن جميع الحجاج من الإقامة والمبيت بمنى، حيث إنه في الوقت الحالي لا يستطيع كثير من الحجاج الحصول على مواقع في منى لضيق المساحة.

ومنها: حصول الأمن من الأخطار والكوارث بوجود المطابخ الآمنة ودورات المياه المريحة.

ومنها: تكلفة الخيام الكبيرة، وعدم ملائمتها في الوقت الحاضر: فالحاج لا يستطيع الاطمئنان على أغراضه، لإمكان أي شخص إدخال يده بين الفتحات أو الدخول بسهولة ليأخذ ما يريد، مما دعا كثيراً من الحملات سنوياً إلى وضع عوازل على المخيمات لتحسينها من السرقات، وعزلها عن الأصوات المزعجة، وهذه تكلف الحاج الكثير، مما تسبب في زيادة أجور الحج على الحاج الفقير.

كما أن التكيف فيها بالمكيفات الصحراوية لا يمكن أن يؤدي المطلوب عندما يكون الحج في فصل الصيف، إضافة إلى نوعية القماش الذي يساعد على زيادة الإحساس بالحرارة، مع كثرة الأعطال فيها، واستنزاف المياه والتي هي أثمن من زيادة تكلفة الكهرباء.

كما أن الأمطار إذا سقطت دخلت المياه إلى الخيام من الأعلى والجوانب، فأفسدت الفرش والأمتعة، ومن الأسفل فأفسدت أكثر، فهي لا تقارن أبداً بالمباني الحصينة.

وإضافة إلى تكلفة الخيام المرتفعة، فإن صلاحيتها لا تتجاوز السنوات المحدودة، حسب ما صرح به المختصون، بخلاف المباني التي وإن زادت في التكلفة إلا أن لها صفة الديمومة، والاستمرار إلى مدة طويلة جداً.

ومنها: إسكان الحاج في منى من حين وصولهم من بلادهم إلى أن يغادروا مكة المكرمة، بدلاً من أن يستأجر لهم المطوف وصاحب الحملة مكاناً في العزيزية أو في بقية أحياء مكة، ومكاناً أيضاً لإقامتهم في منى، فتزيد التكلفة على المطوفين والحملات، فيتحمل الحاج تلك الزيادة.

ومنها: وجود الطرقات الواسعة والشوارع الفسيحة مما يجعل الجهات الأمنية والإسعافية تنتقل في المشعر بسهولة، وكذلك ييسر وصول الحجاج في وقت يسير.

ومنها: إبعاد سكن الحجاج عن قرب المسجد الحرام في فترة أداء المناسك، ليتسع المسجد والمطاف والمسعى لمن يؤدي المناسك، فيخف المسجد ومنطقة الحرم من الازدحام، حيث يلاحظ أن من أعظم أسباب ازدحام المطاف هو قرب سكن الحجاج من المسجد، مما يجعلهم يترددون لأداء الصلاة وأداء طواف النفل، مع أنه يمكنهم الحصول على مضاعفة ثواب الصلاة في منى حيث إنها داخل منطقة الحرم. وأما طواف النفل، فيمكن أن يؤخره الحاج إلى ما بعد أيام التشريق، فيكون في هذا حل للازدحام الشديد في المسجد والمطاف.

ويمكن الاستفادة من هذه العمائر في موسم شهر رمضان وبقية العام، ويستطيع من بناها أن يعوض التكلفة في وقت أسرع وتتحل مشكلة غلاء أسعار المساكن في مكة المكرمة أيام المواسم، وهذا الذي نتطلع إليه ويتطلع إليه كل مسلم بدل أن نسمع من يريد إعادة وضع المشاعر إلى ما قبل الحضارة الحديثة، بل إن الخيام في تلك الحقبة من الزمن كانت من أنسب المساكن^(١).

القول الثالث: منع البناء في أرض منى، وأما سفوح جبالها: فيجوز

(١) الموقع الرسمي للشيخ عبد الله بن جبرين: رقم الفتوى (٨٩٤١)، موقع بناء الفكر والثقافة، بناء العامة، رأي الشيخ ناصر عبد المحسن العبيكان ٢٠٠٨/١٢/٦م.

البناء على أعمدة في سفوحها المطلة على منى دون أرضها، بحيث يكون البناء على وجه يضمن المصلحة للحجاج، ولا يعود عليهم بالضرر، ويكون هذا البناء مرفقاً عاماً، وما تحته لمن سبق إليه من الحجاج كبقية أراضي منى، على أن يكون الإشراف على هذا البناء للدولة.

وهذا قرار هيئة كبار العلماء في السعودية بالأكثرية^(١).

وحجتهم في المنع :

أن أهل العلم - رحمهم الله - قد منعوا البناء فيها، لأن منى مشعر من المشاعر المقدسة، وأنها مناخ من سبق، ولكون ذلك يفضي إلى التضيق على عباد الله حجاج بيته الشريف.

وحجتهم في جواز البناء على أعمدة في سفوح الجبال:

أن سفوح جبال المشعر غير صالحة في الغالب لسكنى الحجاج فيها أيام منى، وأنه يمكن أن تستغل هذه السفوح بطريقة تحقق المصلحة العامة، ولا تتعارض مع العلة في منع البناء في منى^(٢).

• المبحث الثالث الترجيح:

بعد عرض ما تقدم من أقوال وأدلة كل فريق، يترجح لدي القول الثاني، وهو القول بجواز البناء في مشعر منى مطلقاً، بلا فرق بين أرض منى وسفوح جبالها، وذلك للأوجه التالية:

أحدها: أن مدار الحديث - كما قال الذهبي - على مسيكة، وهي مجهولة كما عرفت.

(١) موقع الإسلام اليوم، موقع الإسلام أون لاين/ السبت ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨ م.

(٢) موقع الإسلام اليوم، موقع الإسلام أون لاين/ السبت ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨ م.

والحديث وإن حسنه الألباني في كتاب إصلاح المساجد من البدع والعوائد، إلا أن تحسين الألباني للحديث منسوخ بتضعيفه له في عدة مواضع، منها: ضعيف سنن أبي داود، وضعيف الترمذي، وضعيف ابن ماجة، وهذه الأخيرة متأخرة عنه، كما تقدم بيانه في تخريج الحديث.

الوجه الثاني: أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وهذه المنشآت السكنية تساهم في تأمين المبيت الواجب لجميع الحجيج بمنى ليالي التشريق دون الحاجة إلى أن تمتد إقامتهم في مشعر مزدلفة كما هو الواقع الآن، كما أنها تمنع من الافتراض الذي تكافحه الدولة كل عام، والذي يترتب عليه انتشار الأوبئة بل وهلاك الأرواح، وأيضاً فإنها تقطع العذر لكثير من الحجاج الذين يضطرون إلى الإقامة في مساكنهم بمكة، نظراً لعدم وجود السكن الكافي لهم في منى.

الوجه الثالث: أن جنس القماش والشجر والحجر لا يصح أن يكون مناطاً للتكليف، وعليه: فإن القول بجواز البناء في مشعر منى قياساً على القول بجواز البناء في سفوح الجبال، والقول بجواز إنشاء الخيام الثابتة ورصف الشوارع والوحدات الصحية وإقامة دورات المياه وغيرها من المرافق العامة، هو الصواب، بجامع البناء في كل، وخدمة الحجيج، والتوسعة عليهم.

فإذا كان بناء هذه المرافق في مشعر منى وخاصة الخيام الثابتة، وكذلك البناء في سفوح الجبال قد تم إنشائها بقرار من هيئة كبار العلماء، خدمةً للحجيج، وتيسيراً لأداء مناسكهم بكل يسر وسهولة، فإن إقامة هذه المنشآت السكنية تقدم الخدمة نفسها بل تزيد، وذلك لما في إقامتها من إمكانية زيادة نسب الحجاج، وتأمين السكن المريح والصحي والمكيف لهم، وحفظ أمتعتهم

من السيول والسرقة، والمساهمة في تأمينهم من مخاطر الحرائق والكوارث الطبيعية كالسيول وغيرها، والمساهمة في تأمين المساكن لهم خلال فترة مناسكهم، وتخفيف الازدحام في منطقة الحرم.

الوجه الرابع: أن هذه الشريعة المطهرة مبنية على جلب المصالح ودفع المفاسد، والأدلة الدالة على هذا الأصل من الكتاب والسنة كثيرة جداً^(١)، والبناء في منى يُحقق جلب المصلحة ودرء المفسدة بما قدمناه.

الوجه الخامس: أن العلة في المنع من البناء بمنى هي الاستيلاء والتملك الخاص، والحكم يدور مع عله وجوداً وعدماً كما قرره علماء الأصول.

وعليه: فإذا كان المقصود من البناء والتحجير التملك الخاص لم يجز مطلقاً، سواء كان البناء بالحجر أو القماش المعروف في الخيام أو غيرها. وإن كان المقصود تيسير الإقامة للحجيج وتأمين السكن المناسب لهم جاز مطلقاً دون النظر إلى نوعية البناء.

الوجه السادس: أن نقل القول بمنع البناء عن الفقهاء المتقدمين، فيه نظر من حيث أن ألفاظ الفقهاء في مصنفاتهم دائرة حول المنع من التصرف في أرض منى على سبيل التملك، لحديث عائشة، وباعتبار أن أرض منى من الحرم، لا المنع من البناء فيها لمصلحة الحجيج، ولذلك ذكر الإمام ابن القيم في كتابه زاد المعاد ب: أن منى كانت قد بنيت، وصارت قرية كثر فيها المساكن في عهده - أي عهد عثمان - ولم يكن ذلك في عهد رسول الله، بل

(١) السيل الجرار ١/٢٤٤، قواعد الأحكام في مصالح الأناس ٢/١٦٠، القواعد الصغرى

١/٣٤، الموافقات ٢/٣٣٣.

كانت فضاء، ولهذا قيل له يا رسول الله ألا نبني لك بمنى بيتاً يظلك من الحر، فقال: لا منى مناخ من سبق"^(١).

قال ابن العربي: هذا الحديث - أي حديث عائشة - يقتضي بظاھرہ أنه لا استحقاق لأحد بمنى إلا بحكم الإناخة بها لقضاء النسك.

وهذا أصل في جواز كل مباح للانتفاع به دون الاستحقاق والتملك"^(٢).

ويقول المباكفوري: وعند أبي حنيفة: أرض الحرم موقوفة، فلا يجوز أن يملكها أحد"^(٣).

ويقول فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين: "ولكن منى وعرفة ومزدلفة مشاعر كالمساجد، لا يجوز لأحد إطلاقاً أن يبني فيها بناء ويؤجره، ولا أن يختط أرضاً ويؤجرها، فإن فعل: فالناس معذورون يبذلون الأجرة، والإثم على الذي أخذها"^(٤).

الوجه السابع: أن قولهم في معنى الحديث "أن الاختصاص فيه بالسبق لا بالبناء، فالرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأذن لهم أن يجعلوا له فيها شيئاً يستظل به، لأنها مناخ من سبق، ولأنه لا ملك فيها لأحد، والناس كلهم فيها سواء". قول صحيح، ونحن نقول بموجبه، فلا يجوز لشخص أن يملك فيها، أو تقطع أراضيها، أو ينصب فيها خيمة ولو مظلة على سبيل الاستيلاء والتملك، وإقامة هذه المنشآت السكنية الضخمة ليس هو من باب الإذن أو

(١) زاد المعاد ٤٦٩/١.

(٢) فيض القدير ٢٤٤/٦.

(٣) تحفة الأحوذى ج: ٣ ص: ٥٢٩.

(٤) الممتع على زاد المستقنع ٣٥٤/٧ - ٣٥٥.

الاختصاص بالملكية لأحد، وإنما هو القيام على خدمة الحجيج والتوسعة عليهم، وتأمين الإقامة الكريمة التي تكفل لهم الأمن النفسي والصحي والوقائي والغذائي، وتمكنهم من أداء المناسك بكل يسر وسهولة، وهذا مطلوب شرعا، بل هو مقصد من مقاصد الشرع الحنيف.

الوجه الثامن: أن علة المنع إن كانت ما قدموه بأنها كثرة البناء بها فتضييق على الحاج، فهذا مدفوع بما يشهد له الواقع من أن الضيق على الحاج واقع

بهذه الخيام التي شملت جميع المشعر، مع محدودية استيعابها السكني، وعدم التأمين الكافي ضد مخاطر السيول والسرقة وتقلبات الطقس وتغيرات المناخ، بينما واقع هذه الأبراج والمنشآت السكنية الضخمة هو التوسعة على الحاج، ورفع الضيق عنهم.

الوجه التاسع: أن التعليل بمنع البناء بـ"أن منى مشعر من المشاعر المقدسة، وأنها مناخ من سبق، ولكون ذلك يفضي إلى التضييق على عباد الله حجاج بيته الشريف" تعليل عليل، وذلك لما تقدم، ولأن البناء المذكور لا يمنع من كون منى مشعر، ولا كونها مناخ من سبق، ولا يفضي إلى التضييق على عباد الله، بل هو خدمتهم، والتوسعة عليهم، وتيسير أمورهم، وقضاء مناسكهم.

الوجه العاشر: أن تعليل الإذن بالبناء بـ"أن سفوح جبال المشعر غير صالحة في الغالب لسكنى الحاج فيها أيام منى، وأنه يمكن أن تستغل هذه السفوح بطريقة تحقق المصلحة العامة، ولا تتعارض مع العلة في منع البناء في منى" فيه نظر لا يخفى، وذلك لأمرين:

أحدهما: أن النهي في الحديث - إن صح - فهو عام في مشعر منى، فلا يجوز أن يخص منه إلا ما قام الدليل على تخصيصه، وسفوح الجبال كغيرها، فلزم القول بالإذن في الجميع أو المنع من ذلك، وإلا كان ذلك تحكما لا دليل عليه.

الأمر الثاني: أن تعليل الإذن بالبناء على سفوح الجبال بأنه يحقق المصلحة العامة، مردود بأن هذه المصلحة العامة جارية في البناء بأرضها، فإن المصالح العامة المتحققة بإقامة هذه المنشآت السكنية الضخمة كثيرة، منها ما تقدم ذكره، ومنها ما يظهر حين إقامة مثل هذه المشاريع، فلزم القول بالإذن في البناء بناءً على تحقق هذه العلة.

الوجه الحادي عشر: أن تعليلهم المنع بقولهم "ما ظهر من مضايقتها لحجاج بيت الله الحرام. وتجلّى ضررها عليهم، وتشكى بعضهم من عدم وجود محلات يقيمون فيها في منى أيام النحر التشريق"، فهذا التعليل فيه نظر لأمرين:

أحدهما: أن هذه المنشآت السكنية لم تقم بعد، والقائم هو أبنية قديمة بسبب تعديات بعض المواطنين، وتم رفع أيديهم عنها.

الأمر الثاني: أن الضيق الواقع هو بسبب هذه الخيام التي تأخذ مساحة كبيرة لإقامتها، مع محدودية استيعابها للحجيج، وما قدمنا من القول بجواز البناء هو البديل للتوسعة على الحجيج ورفع الضيق عنهم.

هذا والله أعلم، وصلى الله على نبيينا محمد

• الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، واشكره على ما منّ من إتمام هذا البحث، والذي خلصت منه بالنتائج التالية:

١- أن وجه تسمية منى بهذا الاسم موطن خلاف بين أهل العلم، فقيل: سمي بذلك لما يبنى فيه من الدماء، أي يراق، وقيل: لأن الكباش يبنى به: أي ذبح، وقيل: لأن آدم تمنى فيها الجنة، وقيل: من منى الله الشيء، أي قدره بأن جعله مشعرا من المشاعر، وقيل: لأن الناس يقيمون بمنى، فيقدرون أمورهم وأحوالهم فيها.

٢- أن المساحة المستغلة من مشعر منى تمثل نحو ٥٣%، بينما مساحة المشعر كما قدرها معهد خدام الحرمين بنحو ٦ كيلومترات، حيث تشكل ٤٧% في المائة منها الجبال.

٣- أن نقل القول بمنع البناء في منى عن الفقهاء المتقدمين، فيه نظر من حيث أن ألفاظ الفقهاء في مصنفاتهم دائرة حول المنع من التصرف في أرض منى على سبيل التملك، لحديث عائشة، وباعتبار أن أرض منى من الحرم، لا المنع من البناء فيها لمصلحة الحجيج.

٤- أن للفقهاء في البناء بمنى ثلاثة أقوال، طرفين ووسط، وهو المنع من البناء مطلقا، والإذن به مطلقا، والمنع من البناء في أرض منى دون سفوح جبالها: فيجوز البناء على أعمدة في سفوحها المطلّة على منى دون أرضها.

٥- أن دليل القائلين بالمنع هو حديث عائشة قالت: قلنا يا رسول الله ألا نبني لك بيتا يظلك بمنى؟ قال: لا منى مناخ من سبق(٥).

٦- أن مدار الحديث - كما قال الذهبي - على مسيكة، وهي مجهولة كما عرفت.

والحديث وإن حسنه الألباني في كتاب إصلاح المساجد من البدع والعوائد، إلا أن تحسين الألباني للحديث منسوخ بتضعيفه له في عدة مواضع، منها: ضعيف سنن أبي داود، وضعيف الترمذي، وضعيف ابن ماجة، وهذه الأخيرة متأخرة عنه، كما تقدم بيانه في تخريج الحديث.

٧- أن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم "منى مناخ من سبق": أن الاختصاص فيه بالسبق لا بالبناء، فلا ملك فيها لأحد، والناس كلهم فيها سواء.

٨- أن علة القائلين بالمنع: أن الإذن بالبناء في منى سبب لكثرة الأبنية، وتضييق المكان، ومضايقتها لحجاج بيت الله الحرام، وتجلى ضررها عليهم، وتشكي بعضهم من عدم وجود محلات يقيمون فيها في منى أيام النحر التشريق.

٩- أن عمدة القائلين بالجواز مطلقاً، هو عدم قيام الدليل الصحيح الصريح الدال على عدم جواز البناء في مشعر منى، مع قيام الضرورة لقيام تلك المباني في مشعر منى، وما تحققه تلك المباني من المصالح العظيمة، والتي منها تمكين جميع الحجاج من أداء واجب من واجبات الحج، وهو المبيت بمنى أيام التشريق.

١٠- أن حجة القائلين بجواز البناء على أعمدة في سفوح الجبال: عدم صلاحية تلك السفوح لسكنى الحجاج، مع إمكان استغلالها في ذلك.

١١- أن الراجح من أقوال أهل العلم في المسألة: هو القول بجواز البناء في مشعر منى مطلقاً، بلا فرق بين أرض منى وسفوح جبالها، لما تقدم ذكره من الأوجه في ذلك.

• ثبت المراجع

- ١- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، بيروت، دار الكتب العلمية
- ٢- تخريج أحاديث المشكاة "مشكاة المصابيح": الألباني، محمد ناصر الدين، إشراف وتعليق: زهير الشاويش، الطبعة الثالثة، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣- تلخيص فتاوى الشيخ محمد ابن إبراهيم آل الشيخ: موقع طريق الإسلام.
- ٤- تقريب التهذيب: ابن حجر، أحمد بن علي، تحقيق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٥- تهذيب التهذيب: ابن حجر، أحمد بن علي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٦- جريدة الشرق الأوسط.
- ٧- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود: ابن القيم، محمد بن أبي بكر، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٨- زاد المعاد في هدي خير العباد: ابن القيم، محمد بن أبي بكر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة. الكويت، مكتبة المنار الإسلامية، الطبعة الرابعة عشر، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٩- سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، بيروت، دار الفكر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ١٠- سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، مصر، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد
- ١١- سنن الترمذي: الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون
- ١٢- السيل الجرار: الشوكاني، محمد بن علي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

- ١٤- شرح مشكل الآثار: الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى - بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م
- ١٥- شرح معاني الآثار: الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، تحقيق: محمد زهري النجار، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- ١٦- صحيح ابن خزيمة: ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ١٧- صحيفة الاقتصادية الالكترونية: موقع الصحيفة على النت.
- ١٨- ضعيف سنن ابن ماجة: الألباني، محمد ناصر الدين، إشراف وتعليق، زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ١٩- ضعيف الترمذي: الألباني، محمد ناصر الدين، إشراف وتعليق: زهير الشاويش، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٢٠- ضعيف سنن أبي داود: الألباني، محمد ناصر الدين، إشراف وتعليق: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٢١- فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم: موقع طريق الإسلام، موقع مداد.
- ٢٢- موقع طريق الإسلام على النت.
- ٢٣- فيض القدير: المناوي، عبد الرؤوف، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
- ٢٤- قواعد الأحكام في مصالح الأنام: العز بن عبد السلام، أبو محمد، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٢٥- القواعد الصغرى: السلمي، عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق: إياد خالد الطباع، دمشق، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

- ٢٦- عون المعبود: أبو الطيب، محمد شمس الحق العظيم آبادي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- ٢٧- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور، بيروت: دار صادر
- ٢٨- المستدرك على الصحيحين: الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- ٢٩- المطلع: البعلبي، محمد بن أبي الفتح، تحقيق: محمد بشير الأذلي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ٣٠- معجم البلدان: الحموي، ياقوت بن عبد الله، بيروت، دار الفكر.
- ٣١- معجم ما استعجم: البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- ٣٢- الشرح الممتع على زاد المستقنع: ابن عثيمين، محمد بن صالح، تحقيق: د/ سليمان بن عبد الله أبا الخيل، د. خالد بن علي المشيقح، الرياض، مؤسسة أسام، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٣- الموافقات: الشاطبي، إبراهيم بن موسى، تحقيق: عبد الله دراز، بيروت: دار المعرفة.
- ٣٤- موقع الإسلام أون لاين على الشبكة العنكبوتية.
- ٣٥- موقع الإسلام اليوم على الشبكة العنكبوتية.
- ٣٦- موقع بناء الفكر والثقافة على الشبكة العنكبوتية.
- ٣٧- الموقع الرسمي للشيخ عبد الله بن جبرين على الشبكة العنكبوتية
- ٣٨- موقع السعودية تحت المجهر على الشبكة العنكبوتية.
- ٣٩- موقع طريق الإسلام على الشبكة العنكبوتية..
- ٤٠- موقع مداد على الشبكة العنكبوتية.